

السيد الرئيس،

إن كل من منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية و حقوق الإنسان (ADHRB) يساورها قلقٌ بشأن عدم التزام البحرين بتنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة الخاصة بها. في الدورة الثالثة للإستعراض الدوري الشامل الخاص بها عام 2017، تلقت البحرين أكثر من عشر توصيات تدعو الحكومة إلى وقف التعذيب وضمان المساءلة لأعضاء قوات الأمن بسبب التعذيب. على الرغم من ذلك، لا يزال التعذيب متفشياً وواسعاً وممنهجاً في مراكز الاحتجاز البحرينية.

وذكرت اللجنة في استعراضها "لا تزال هناك ادعاءات عديدة ومستمرة بشأن تعذيب وإساءة معاملة الأشخاص على نطاق واسع ... في جميع أماكن الاحتجاز وأماكن أخرى ...". كما ذكرت اللجنة قلقها إزاء "مناخ الإفلات من العقاب الذي يبدو أنه لا يزال سائدًا نتيجة لانخفاض عدد الإدانات بالتعذيب". من بين هؤلاء المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب على أيدي قوات الأمن البحرينية، ناجي فتيل، عبد الهادي الخواجة ، الدكتور عبد الجليل السنكيس، ابتسام الصايغ، علي التاجر، وأبناء العم أحمد وعلي العرب، من بين مئات آخرين. في الغالبية العظمى من هذه الحالات، لم يتم إجراء تحقيق بخصوص الإساءات.

على الرغم من التوثيق واسع النطاق للتعذيب من قبل قوات الأمن البحرينية، تم تقديم القليل من الجناة فقط إلى العدالة، هذا في حال تم القيام بذلك أساساً. وقد وصل هذا الإفلات من العقاب إلى أعلى المستويات، بما في ذلك أعمال التعذيب التي قام بها شخصيا ابن الملك الشيخ ناصر بن حمد. تتم محاكمة القليل من المسؤولين فقط، في حين لا يزال البعض الآخر يحصل على الترقية.

إن التعذيب والإفلات من العقاب أمران أساسيان في نظام القضائي البحريني. ندعو البحرين للتحقيق على الفور ومقاضاة جميع مزاعم التعذيب.

شكرًا.